أثر التوسع في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

بورحلي خالد
جامعة ورقلة
مخبر: متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي. –جامعة ورقلة- الجزائر
bourahlikhaled_19@yahoo.fr

بوروشة كريم
جامعة ورقلة
مخبر: متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي. –جامعة ورقلة- الجزائر
bouroucha.karim1@gmail.com

علاوي محمد لحسن
جامعة ورقلة
مخبر: متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي. –جامعة ورقلة- الجزائر
elhassen.allaoui@gmail.com

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي من خلال اختبار صحة الفرضية الكينزية التي تقر بأن النفقات العامة هي التي تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالضبط نموذج VAR واختبار السببية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة أي عدم انطباق الطرح الكينزي على الاقتصاد الجزائر، فالنمو الاقتصادي هو الذي يسبب النفقات العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفرضية الكينزية، النفقات العامة، النمو الاقتصادي، نموذج VAR .

ABSTRACT

This study sheds light on the relationship between public spending and economic growth through testing the validity of Keynesian hypothesis that recognizes that public expenditures are causing economic growth in Algeria during the period (1990-2014), using econometric approach, exactly VAR and testing causality. The study revealed a causal relationship between economic growth and public spending, so an applicability of the Keynesian hypothesis on the Algerian economy, that the economic growth causes the public spending in Algeria.

Keywords: Keynesian hypothesis, public expenditure, economic growth, VAR model.

Jel classification code:

مقدمة:

يعكس النمو الاقتصادي مدى التطور الاقتصادي للدولة، لذا تسعى مختلف الدول إلى تحقيق معدلات مرتفعة من خلال انتهاج مختلف السياسات الاقتصادية بغية تحقيق الهدف المنشود، ولعل من أبرز هذه السياسات السياسة المالية المرتكزة على التوسع في الإنفاق، وهو ما ركز عليه الفكر الكينزي حيث يرى أن تنشيط الطلب الكلي عن طريق التوسع في النفقات العمومية للدولة الذي يعد انخفاضه أهم أسباب الركود الاقتصادي يولد استجابة مقابلة من جانب العرض بشكل كبير يؤدى إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

وفي ذات السياق، أدى ارتفاع أسعار النفط خاصة في العشرية الأخيرة إلى توفر الجزائر على فوائض مالية معتبرة، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى التوسع في الإنفاق العام والذي تمثل في زيادة الاستثمارات العمومية من خلال البرامج التنموية المسطرة، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

من هنا تكمن أهمية البحث في إبراز دور النفقات في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

- منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الدراسة التطبيقية.

- أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الهدف المتمثل في اختبار العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر بالطرق الكمية الممكنة.

- الدراسات السابقة:

- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، 2013-2014:

تهدف هذه الدارسة إلى اختبار العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، بالاعتماد على المنهج القياسي. توصل الباحث إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هو الذي يؤدى إلى زيادة النفقات العمومية وليس العكس.

- **ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة قانون فانجر على حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)، باستخدام المنهج القياسي. وتوصلت الباحثة إلى أن النفقات العمومية هي التي تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة الموضوعية في دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الحدود الزمانية للدراسة تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014.

- محاور الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، قسمت الدراسة إلى محورين:

- المحور الأول: العلاقة النظرية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

- المحور الثاني: دراسة العلاقة السببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي.

المحور الأول: العلاقة النظرية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

أولا: ماهية النفقات العامة.

تعرف النفقة العامة علي أنها :"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة "[89]، ويقسم المشرع الجزائري النفقات العمومية إلى[90]: نفقات التسيير ونفقات التجهيز أو الاستثمار.

يقصد بنفقات التسيير[91]:"تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ...الخ".

أما نفقات التجهيز فهي[92]: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد.

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو منها:

" -الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة"[93].

---

[89] حسن مصطفي حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2001، ص 11.

[90] القانون 84-17 المؤرخ في: 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية. نقلا عن:

- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 166.

[91] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 66.

[92] درواسي المسعود، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2005-2006، ص 351.

[93] Amine .V.Sarkan, poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management,université de Tlemcen, N° 02, mars 2003 ,P113.

" -حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي "[94].

" -زيادة الإمكانات أو الطاقات الإنتاجية و تقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي"[95].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه: الزيادة في معدل نمو الناتج الوطني أي الزيادة في إجمالي دخل البلد.

و يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة،عادة ما تكون سنة واحدة ،باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما، و ا لخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج "[96]،أو هو" مجموع القيم السوقية للسلع و الخدمات النهائية التي تم إنتاجها عن طريق عوامل الإنتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة "[97].

ثالثا: العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية.

تستند العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية إلى وجود اتجاهين هما:

- **قانون فانجر**: يشير مضمون هذا القانون إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدورة إلى زيادة الحاجة إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي، وهو ما يقتضيه هذا القانون. إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يبرره الدور الذي تؤديه الحكومة في المجتمع، كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمان القوانين وتمويل الأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة، هذا إلى جانب التدخل الحكومي في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة[98].

- **الاتجاه الكينزي:** نادي هذا الاتجاه إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي لزيادة حجم استثمارات القطاع العام لتحفيز النمو الاقتصادي، ووفقا لهذا النموذج يعتبر الإنفاق أحد عناصر الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، ويدفع تزايد الإنفاق الحكومي إلى زيادة الدخل أو الناتج القومي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي[99].

يمكن إبراز هذه العلاقة من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، ويعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية[100]:

ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسيع الجهاز الإنتاجي فكلما كان الجهاز مرنا كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره. وهي وضعية الدول المتقدمة. وانطلاقا من فكرة المضاعف تتبنى الكثير من الحكومات سياسة إنفاق توسعية الهدف منها هو استعمال زيادة الإنفاق لتحقيق النمو الاقتصادي.

رابعا: تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

1- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

سجل معدل نمو الناتج المحلي متوسطا قدره 2,41٪ خلال فترة الدراسة، حيث تباينت معدلات النمو، ففي الفترة من 1990 إلى 1994 سجلت معدلات نمو سلبية ويرجع السبب إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل الخارجي ودخولها في أزمة أمنية.

---

[94] محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003، ص 71، نقلا عن: عز الدين علي، اثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 46.

[95] نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العالمية الدولية، عمان، الأردن،2001، ص 41.

[96] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة ، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 73.

[97] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 26.

[98] عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية' المجلد الأول، العدد 03، فلسطين، حزيران 2015، ص ص 156-157.

[99] ليلة غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2015، ص 75.

[100] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006، ص 196.

ابتداء من سنة 1995 وإلى غاية 2014 بدأت معدلات النمو تعرف تطورا بمعدلات موجبة، لكن هذه المعدلات كانت متذبذبة، ففي سنة 1995 بلغ معدل النمو 3,9٪، ليرتفع في سنة 1996 إلي 4,3٪، وشهدت سنة 2003 أعلى معدل نمو قدر بـ 6,9٪ وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج الثانية[101]. أما في سنة 2014 فقد بلغ معدل النمو بلغ 3,8٪ مسجلا ارتفاعا محسوسا عن سنة 2013 الذي بلغ فيها معدل نمو الناتج 2,8٪. وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

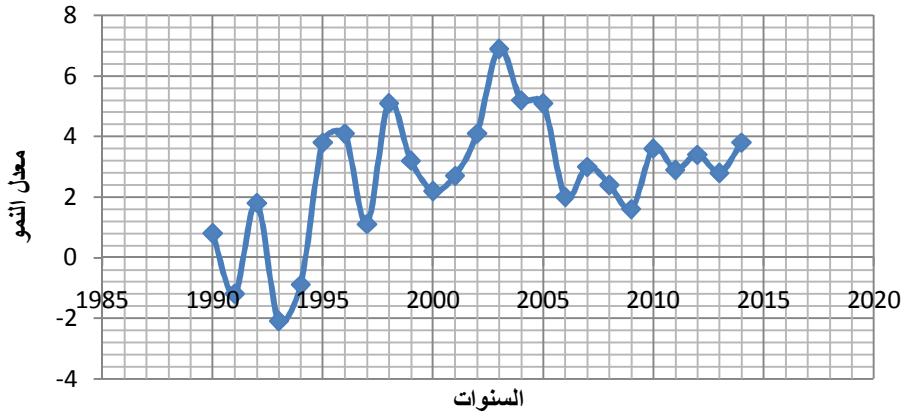

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

2- تطور النفقات العمومية في الجزائر:

يبرز الشكل الموالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (02): تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

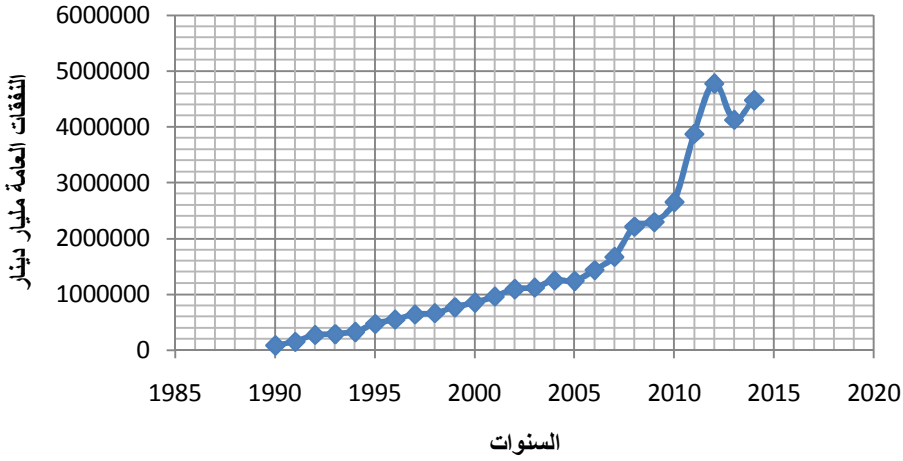

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

من خلال الشكل أعلاه ، يمكن تقسيم تطور النفقات العمومية إلى مرحلتين:

- **المرحلة الأولى (1990-1999):** شهدت هذه المرحلة تطبيق الجزائر لسياسة مالية انكماشية نتيجة التزامها ببرنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (ستاند باي 03) والذي كان أحد أهدافه تقليص عجز الميزانية العامة عن طريق تقليص النفقات العمومية[102]، بالرغم

[101] محمد بودوارية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر: الفترة 1980-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 142.

[102] بولحجل كريمة، تقيم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 70.

من تزايد الإنفاق[103] الذي تضاعف سبع مرات حيث انتقل من 136,5 مليار دينار سنة 1990 إلى 961,68 مليار سنة 1999، وترجع أسباب الارتفاع في الإنفاق إلى [104]: تزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور و تسديد المديونية العمومية.

- **المرحلة الثانية (2000-2014):** تبنت الجزائر في هذه المرحلة سياسة مالية توسعية، فقد تضاعف قيمة النفقات بأكثر من خمسة مرات حيث انتقلت من 1178,12 مليار دينار سنة 2000 إلى 6980.2 مليار دينار في سنة 2014، وتعود أسباب تزايد النفقات العمومية في الجزائر إلى[105]:

- تبني الحكومة الجزائرية لسياسة مالية توسعية تهدف إلى تحفيز الاستهلاك والاستثمار الخاص، وذلك من خلال تبني العديد من البرامج والمخططات الاقتصادية خاصة في الفترة (1999-2014).

- زيادة الإيرادات خصوصا النفطية منها، نتيجة زيادة حجم وقيمة الصادرات النفطية الجزائرية.

أما فيما يخص هيكل النفقات العمومية فقد أخذت نفقات التسيير حصة الأسد من مجوع النفقات العامة في الجزائر، حيث شكلت 66,02٪ (نسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) مقابل 33,98٪ (نسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) لنفقات التجهيز، وذلك راجع إلى[106]: سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير للإدارات العمومية، والتعليم والصحة... الخ. والشكل الموالي يبرز ذلك:

الشكل رقم (03): هيكل النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

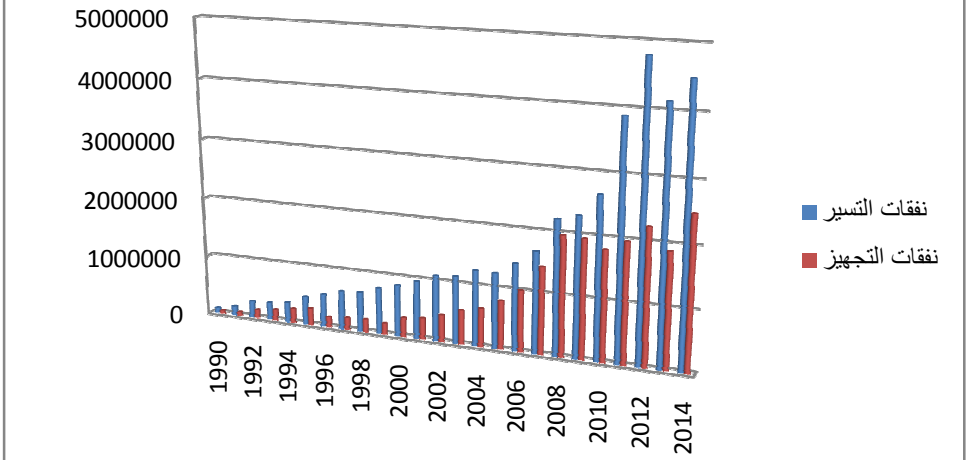

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

المحور الثاني: دراسة العلاقة السببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي.

أولا: تقدير أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

1- تحديد النموذج المستخدم:

يعد نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي (VAR) من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية،حيث تم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وتعامل جميع المتغيرات في هذا النموذج على أنها متغيرات داخلية ،أي تحدد داخل النموذج و ليس خارجه، و كل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة و تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط، و يعتبر نموذج (VAR) مقياساً موثوقاً به لقياس

[103] بن سبع حمزة، أثر صدمات النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنيةVAR للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 32.

[104] معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2012-2013، ص 96.

[105] صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2012، ص 120 -121 .

[106] لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 123.

درجة و سرعة الانعكاس،ذلك أنه يساعد على اقتفاء أثر الصدمة لمتغير داخلي على متغيرات أخرى داخل النموذج، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$X_t = C + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{2-1} + \ldots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t \quad ; t = 1, \ldots T$$

حيث:

ϕ: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للأخطاء وهي مصفوفة قطرية ذو بعد (n, n).

ε_t: شعاع ذو بعد (n- 1).

t: الزمن.

وقد جاء النموذج على الشكل التالي:

PIB: يمثل الناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة عن الناتج الاسمي خلال سنة معينة مقاسا بالدينار الجزائري.

G: الإنفاق العمومي ويقاس بالدينار الجزائري.

POIL: سعر النفط، ويعبر عن متوسط سعر البرميل الواحد خلال سنة، ويقاس بالدولار.

كافة المتغيرات هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من عدة مصادر (الديوان الوطني لإحصاء، بنك الجزائر، البنك العالمي والتقارير السنوية لمنظمة أوبك) خلال الفترة (1990-2014).

أما اختبارات النموذج فتتمثل في:

- اختبارات جذور الوحدة للاستقرار.
- اختبارات التكامل المشترك.
- اختبارات السببية.
- تحليل تباين خطأ التنبؤ.
- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.

- **دراسة الاستقرارية:** تعرف السلسة الزمنية على أنها مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن والمرتب ترتيبا تصاعديا عبر الزمن[107]، ونقول على سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا كان[108]:

- تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية وليس القيمة الفعلية للزمن.

وفي هذا الصدد سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية، وذلك بالاعتماد على برنامج EViews8.

من خلال الاختبار فإن سلسلتي أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي مستقرتين من الدرجة الأولى، أما سلسلة الإنفاق العمومي فهي مستقرة من الدرجة الثانية (تم التأكد من صحة الاختبار عن طريق اختبار KPSS) و بالتالي لا يوجد مجال للتكامل المشترك نظرا لعدم توفر الشرط الضروري، وهو أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، هذا ما يظهره الملحق رقم 02 .

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن كل من أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يتوافق وأغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر عادة عند المستوى كونها على علاقة مع الزمن، والقيم المتزايدة لهذه المتغيرات خلال الزمن أحسن دليل على ذلك، أما النفقات العمومية فلم تستقر لا عند المستوى ولا بعد أخذ الفرق الأول، بل استقرت بعد أخذ الفرق الثاني وهذا يرجع إلى زيادة الكبيرة في حجم النفقات العمومية

[107] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص: 195.

[108] François-Éric Racicot et Raymond Théoret, traitédéconométriefinanciére: modélisationfinanciére, Presses de l'Université du Québec, 2001, p 230.

خلال بعض الفترات نتيجة إتباع سياسة مالية توسعية على غرار ما حصل خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014 وذلك راجع لتنفيذ البرامج التنموية المسطرة نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- تحديد فترات الإبطاء للنموذج: لتحديد درجة التأخير أو فترة الإبطاء للنموذج سيتم المفاضلة بين النماذج المتحصل عليها، واختيار النموذج الذي يعطى أقل قيمة للمعيارين aic وsch. وبعد إجراء الاختبار اختيرت درجة التأخير 1، أي أن النموذج الأفضل هو $(d = 1)$، وهذا ما يظهره الملحق رقم (03).

3- دراسة السببية بين المتغيرات: من أجل معرفة المتغير الذي يؤثر في الآخر يستخدم اختبار السببية بين المتغيرين بطريقة جرانجر، ولاختبار العلاقة السببية لجرانجر نستعمل الفرضيتين[109]:

فنكون أمام الحالات التالية:

- يكون المتغيرين t و X_t مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.
- تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم رفض الفرضيتين معا.
- إذا تم رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 نقول أنه هناك علاقة سببية بين المتغيرين.

من خلال الملحق رقم (04) نلاحظ تباين حالات السببية بين المتغيرات، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 10 % نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه هناك علاقة سببية، وحسب النتائج المبينة في الملحق رقم (04) نلاحظ وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو النفقات العمومية أن النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق العام عند مستوى معنوية 10%، في حين نلاحظ وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الاتجاهين أي أن كل من أسعار النفط و النمو الاقتصادي يسببان بعضهما، وكذلك وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والنفقات العمومية أي أن أسعار النفط تسبب النفقات العمومية.

3- تحليل التباين:

إنتحليلمكوناتالتباينتقيسالأهميةالنسبيةللمتغيرفيتفسيرتباينأخطاءالتنبؤللمتغيراتفيالنموذجمحلالدراسة،وبعبارةأخرى،فهيتعكسالمساهمة النسبيةللتغيرفيمتغيرمافيتفسيرالتغيرفيالمتغيراتالأخربكلعلىحدة[110].

نلاحظ من خلال الملحق رقم (05) أن تباين خطأ التنبؤ لنمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى يعزي نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجيا ابتداء من السنة الثانية حيث وصلت إلى 80,61% في السنة الخامسة، ثم إلى 69,61% في السنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير تباين خطأ النفقات العمومية على تباين خطأ التنبؤ لنمو الاقتصادي فقد كان معدوم خلال السنة الأولى، قبل أن يبدأ في الارتفاع تدريجيا ابتداء من السنة الثانية ليصل إلى 6,36% في السنة الخامسة، ثم 11,97% في السنة العاشرة، وهو ما يفسر محدودية النفقات العامة في التأثير على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لتباين خطأ التنبؤ لسعر البترول، فبعد أن كان معدوم في السنة الأولى ارتفع نسبيا في السنة الخامسة ليصل إلى 13,02%، ثم سجل ارتفاع محسوس بعد ذلك حيث وصل إلى 18,40% في السنة العاشرة، وهو ما يفسر تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

4- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

يسمح تحليل الصدمات بقياس أثر التغير المفاجئ لظاهرة ما على باقي المتغيرات، وسيتم التركيز في دراستنا هذه على استجابة النمو الاقتصادي لأي صدمة في النفقات العامة وأسعار النفط، والنتائج ممثلة في الملحق رقم(06). من خلال الملحق يلاحظ أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي لأي صدمة في النفقات العامة كانت إيجابية لكن بمعدلات ضئيلة خلال السنتين الأولى والثانية، لتعرف معدلات متزايدة بعدها إلى غاية السنة العاشرة، أما الاستجابة لأي صدمة في سعر البترول فكانت سلبية وبمعدلات متزايدة وذلك ابتداء من السنة الأولى وإلى غاية السنة العاشرة.

ثانيا: نتائج الدراسة ومناقشتها.

[109] بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بالسعيدة، الجزائر، 2004-2005، ص ص:237-238.

[110] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 11.

من خلال الدراسة القياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **النتيجة الأولى: النمو الاقتصادي يسبب النفقات العمومية في الجزائر (1990-2014):**

أدى ارتفاع أسعار النفط خاصة في العشرية الأخيرة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهو ما انعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، ومكن الجزائر من توفر فوائض مالية ضخمة، الأمر الذي دفع إلى التوسع في الإنفاق بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة[111].

- **النتيجة الثانية: أسعار النفط تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):**

إن أسعار النفط تسبب الناتج المحلي الجزائري لأن أغلب الإيرادات الجزائرية متأتية من الصادرات النفطية، لذا أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر مباشر على إيرادات الدولة وبالتالي يؤثر على قيمة أو حجم الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الصادرات النفطية تساهم في خلق الناتج الإجمالي الجزائري، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(04) : متوسط نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (1990-2014)

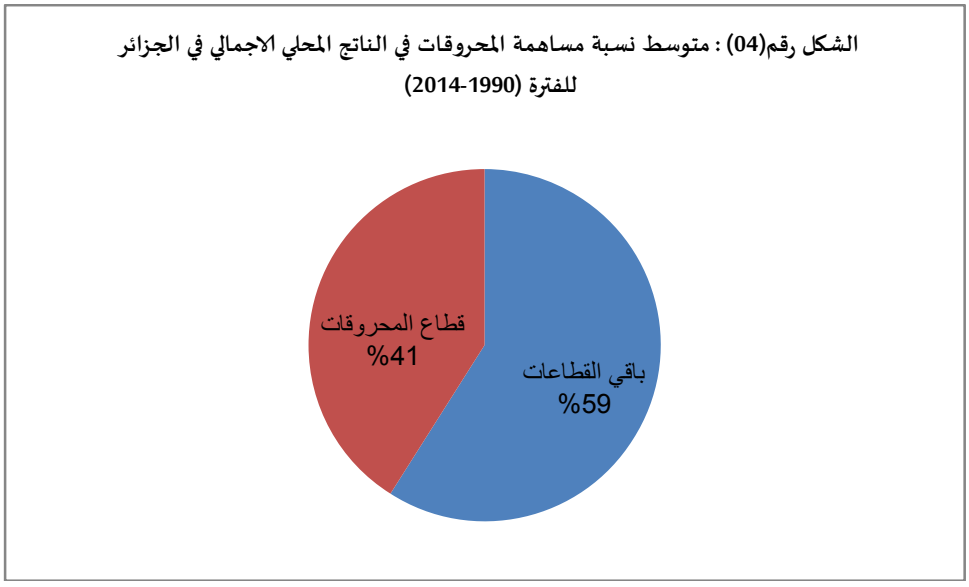

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

من خلال الملحق رقم (06) والشكل أعلاه نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات في خلق الناتج المحلي بلغ 40,46٪ مقابل باقي القطاعات[112] التي ساهمت مجتمعة بنحو 59,03٪. لذا ظهرت سببية أسعار النفط تجاه الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

- **النتيجة الثالثة: أسعار النفط تسبب النفقات العمومية في الجزائر (1990-2014):**

تغطي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة النفقات العمومية في أي دولة، وفي الجزائر تعد الجباية البترولية المصدر الأساسي لتمويل النفقات العمومية فهي تشكل أكثر من نصف الإيرادات العامة[113]، والشكل الموالي يبين نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية في الجزائر:

[111] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص 86.

[112] تضم باقي القطاعات المشكلة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات ثمانية عشرة قطاع وهي: الفلاحة والغابات والصيد، المياه والطاقة، المناجم، الصناعات الحديدية والكهربائية والمعدنية، مواد البناء والزجاج، البناء والأشغال العمومية، الأشغال البترولية، الكيمياء والمطاط والبلاستيك، الصناعات الفلاحية والغذائية، الصناعات النسيجية، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الخشب والاوراق، الصناعات المختلفة، النقل، الاتصالات، التجارة، الفنادق والمقاهي والمطاعم، الشؤون العقارية، الخدمات المقدمة للمؤسسات، الخدمات المقدمة للأسر.

[113] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص 90.

الشكل رقم (05): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية في الجزائر للفترة (1990-2014)

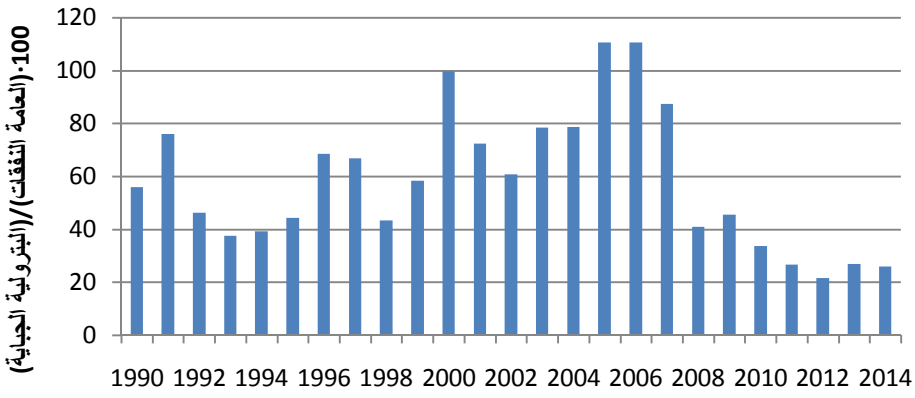

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن متوسط نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية بلغ 58,19٪ مقابل باقي الإيرادات، أي أن أكثر من نصف النفقات العمومية في الجزائر تغطيها الجباية البترولية، وذلك راجع لكون الاقتصادي الجزائري اقتصاد ريعي تغلب أو تسيطر علية الصادرات النفطية، وبالتالي فإن أي صدمة في أسعار النفط سوف تؤثر سلبا على عائدات الدولة وبالتالي النفقات العمومية، والشكل الموالي يظهر ذلك:

الشكل رقم (06): تطور النفقات العمومية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

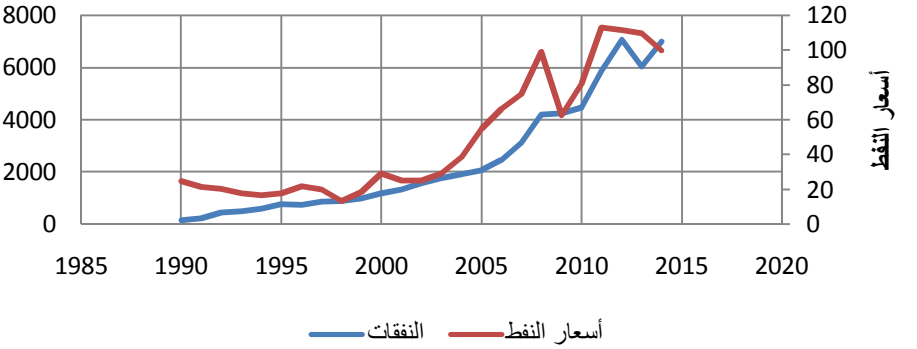

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية وثيقة بين سعر البرميل وحالة النفقات العمومية،أي أنه إذا انخفض سعر البترول فإن قيمة الإيرادات العامة تنخفض والعكس تماما حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت قيمة الإيرادات وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات النفطية والتي تشكل أكثر من 98٪ من الصادرات، وهو ما سينعكس مباشرة على الميزانية العامة للدولة.

- **خاتمة:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة أو دراسة مدى تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، بالاعتماد على المنهج القياسي. وتوصلت إلى أن النفقات العامة لا تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر بل على العكس النمو الاقتصادي هو الذي يسبب النفقات العمومية، وبالتالي رفض الطرح الكنزي ودعم قانون فانجر في الجزائر، أي أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدورة إلى زيادة الحاجة إلى زيادة النفقات العمومية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ترشيد السياسة المالية في الجزائر من خلال حوكمة النفقات العمومية خاصة نفقات التسيير و توجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تحقق التنمية و النمو الاقتصادي.

- تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الجباية البترولية لأن أي صدمة في أسعار النفط سيؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة.

- تنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطوير وتشجيع الجهاز الإنتاجي بغرض ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير،عن طريق خلق بدائل لصادرات المحروقات و توسيع قاعدة الصادرات لاسيما في قطاع الصناعة و الزراعة و الخدمات (خاصة السياحة) من خلال استثمار الفوائض المالية المحققة في هذه القطاعات الإستراتيجية بهدف التقليل من الواردات و تخفيف الضغوط الناجمة عنها، وكذا استغلال التدفقات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في تحقيق تنمية شاملة، والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

- العمل على خلق بيئة استثمارية جذابة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، وإلغاء القيود المفروضة عليه.

الملحق رقم (1): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي				النفقات العامة (مليون دينار)					اسعار النفط (دولار للبرميل)	نسبة مساهمة دول الاوبك في الانتاج العالمي للنفط ٪	نسبة احتياطي النفط في دول الاوبك٪
	القيمة مليار دينار	معدل النمو٪	PIBقيمة المحروقات المساهمة في (مليون دينار)	نسبة (٪)المحروقات من PIB	نفقات التسير	نفقات التجهيز	المجموع مليار	الجباية البترولية مليون دينار	نسبة (٪)تغطيةالجباية البترولية للنفقات العامة			
1990	472.80	0,8	125193.7	26.47	88800	47700	136.50	76200	55.82	24.34	37	77.4
1991	752.59	-1,2	236245.3	31.39	153800	58300	212.10	161500	76.07	21.04	37.9	77.2
1992	918.62	1,8	250402.5	27.25	276131	144000	420.13	193800	46.12	20.03	40.2	77.4
1993	1005.03	-2,1	247398.3	24.61	291417	185210	476.62	179218	37.60	17.50	41	77.7
1994	1274.94	-0,9	327346.7	25.67	330403	235926	566.32	222176	39.23	16.19	41.1	77.7
1995	1743.63	3,8	505562.8	28.99	473694	285923	759.61	336148	44.25	17.40	40.8	76.6
1996	2256.71	4,1	750415.3	33.25	550596	174013	724.61	495997	68.45	21.33	40.3	76.5
1997	2243.46	1,1	838985.8	37.39	643500	201600	845.19	564765	66.82	19.62	40.4	76.6
1998	2444.37	5,1	638221.5	26.10	664100	211900	875.73	378556	43.22	13.02	42.6	76.6
1999	2825.22	3,2	890943.3	31.53	774700	187000	961.68	560121	58.24	18.12	41.4	77.8
2000	4123.5	2,2	1161314.7	31.39	856200	321900	1178.1	1173237	99.58	28.77	42.6	78;2
2001	4260.8	2,7	1443928.1	38.45	963600	357400	1321	956389	72.39	24.74	41.1	78.0
2002	4537.7	4,1	1477033.6	36.71	1097600	452900	1550.6	942904	60.80	24.91	38	78.4
2003	5264.2	6,9	1868889.6	39.76	1122800	567400	1766.2	1284975	78.38	28.73	40	78.2
2004	6150.4	5,2	2319823.6	41.82	1251100	640700	1891.8	1485699	78.65	38.35	41.9	78.4
2005	7563.6	5,1	3352878.4	48.38	1245100	806900	2052.0	2267836	110.51	54.64	45.1	77.4
2006	8520.6	2	3882227.8	49.62	1437900	1015100	2453	2714000	110.63	66.05	45.2	77.7
2007	9306.2	3	4089308.6	47.80	1673900	1434600	3108.5	2711850	87.23	74.66	44.7	78.1
2008	11043.7	2,4	4997554.5	50.13	2217700	1973300	4191.0	1715400	40.93	98.96	45.9	79.3
2009	8770806.4	1,6	3109078.9	35.44	2300000	1946300	4246.3	1927000	45.38	62.35	41.9	80.3
2010	11991.6	3,6	4180357.7	40.17	2659000	1807900	4466.9	1501700	33.61	80.35	41.9	81.8
2011	14588.5	2,9	5242098.8	43.18	3879200	1974400	5853.6	1529400	26.63	112.92	42.7	81.8
2012	16208.7	3,4	5536381.8	41.12	4782600	2234000	7058.1	1519000	21.52	111.49	44.5	81.2
2013	16643.8	2,8	4968018.3	29.84	4131600	1892600	6024.1	1615900	26.82	109.54	43.3	80.9
2014	17205.1	3,8	4657811.1	27.07	4486300	2493900	6980.2	1810600	25.93	99.68	41.1	80.8

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

- البنك العالمي.

- بنك الجزائر.

- اوبك:

Annual Statistical Bulletin 1999,2004, 2008, 2015.

الملحق رقم (2): نتائج اختبار ADF للسلاسل (poil) (g) (pib) و نتائج اختبار ADF للفروقات الأولى للسلاسل (poil) (g) (pib)

السلسلة	نوع النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة			السلسلة	نوع النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة		
			٪1	٪5	٪10				٪1	٪5	٪10
(pib)	النموذج (1)	4.598384	-2.6644853	-1.955681	-1.608793	D(pib)	النموذج (1)	-2.618888	-2.669359	-1.956406	-1.608495
	النموذج (2)	3.720987	-3.808546	-3.020686	-2.650413		النموذج (2)	-4.109707	-3.752946	-2.998064	-2.638752
	النموذج (3)	-1.297285	-4.394309	-3.612199	-3.243079		النموذج (3)	-4.718101	-4.498307	-3.658446	-3.268973
(g)	النموذج (1)	7.036701	-2.674290	-1.957204	-1.608175	D(g)	النموذج (1)	1.582870	-2.685718	-1.959071	-1.607456
	النموذج (2)	5.619272	-3.769597	-3.004861	-2.642242		النموذج (2)	0.386117	-3.808546	-3.020686	-2.650413
	النموذج (3)	1.935101	-4.440739	-3.632896	-3.254671		النموذج (3)	-7.711846	-4.440739	-3.632896	-3.254671
poil	النموذج (1)	0.678671	-2.6644853	-1.955681	-1.608793	D(D(g))	النموذج (1)	-2.152363	-2.692358	-1.960171	-1.607051
	النموذج (2)	-0.414063	-3.737853	-2.991878	-2.635542		النموذج (2)	-6.997402	-3.808546	-3.020686	-2.650413
	النموذج (3)	-2.014487	-4.394309	-3.612199	-3.243079		النموذج (3)	-7.302112	-4.498307	-3.658446	-3.268973
D(poil)	النموذج (1)	-5.000864	-2.669359	-1.956406	-1.608495						
	النموذج (2)	-5.278121	-3.752946	-2.998064	-2.638752						
	النموذج (3)	-4.694957	-4.440739	-3.632896	-3.254671						

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews8.

الملحق رقم (03): درجة تأخير النموذج.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-480.1519	NA	3.54e+14	42.01321	42.16132	42.05046
1	-406.3307	121.9655*	1.27e+12	36.37658	36.96902*	36.52558
2	-395.7362	14.74024	1.17e+12*	36.23793*	37.27468	36.49867*

المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.

الملحق رقم (04): اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/27/16 Time: 19:50
Sample: 1990 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause PIB	24	0.23105	0.6357
PIB does not Granger Cause G		9.89481	0.0049
POIL does not Granger Cause PIB	24	4.19408	0.0533
PIB does not Granger Cause POIL		6.28618	0.0205
POIL does not Granger Cause G	24	3.88003	0.0622
G does not Granger Cause POIL		1.87397	0.1855

المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.

الملحق رقم (05): تحليل التباين.

Variance Decomposition of PIB:

Period	S.E.	PIB	G	POIL
1	709.1420	100.0000	0.000000	0.000000
2	893.2302	97.52588	0.206490	2.267627
3	1023.472	92.02933	1.632491	6.338180
4	1151.307	85.79486	4.002371	10.20277
5	1286.201	80.61203	6.362097	13.02588
6	1428.700	76.85055	8.237073	14.91237
7	1578.272	74.19915	9.610224	16.19063
8	1734.839	72.27031	10.61499	17.11471
9	1898.904	70.79343	11.37714	17.82943
10	2071.333	69.61340	11.97932	18.40728

المصدر: مخرجات برنامج EViews 8.

الملحق رقم (06): تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

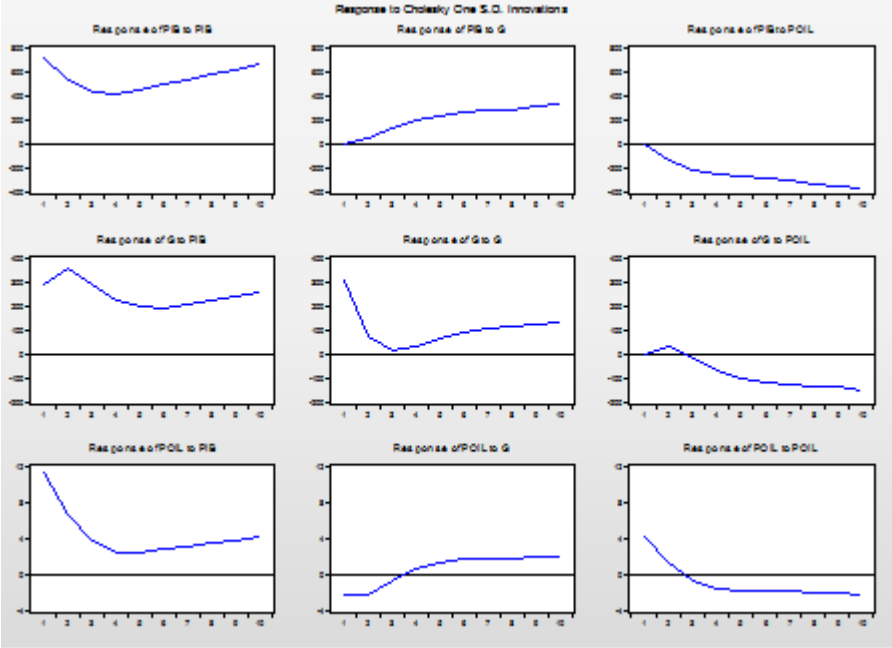

المصدر:مخرجات برنامج EViews 8.

المراجع

1. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
2. حسن مصطفي حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2001.
3. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006.
4. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
5. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003.
7. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة ، دارالأولى صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
8. نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العالمية الدولية، عمان، الأردن،2001.
9. François-Éric Racicot et Raymond Théoret, traitédéconométriefinanciére: modélisationfinanciére, Presses de l'Université du Québec, 2001.
10. بن سبع حمزة، أثر صدمات النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنيةVAR للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011-2012.
11. بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي بالسعيدة، الجزائر، 2004-2005.
12. بولحجل كريمة، تقيم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013.
13. درواسي المسعود، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2005-2006.
14. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، 2013-2014.
15. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، 2013-2014.
16. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011.
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2005.
18. عز الدين علي، اثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013.
19. لامي محمد، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010-2011.
20. محمد بودوارية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر: الفترة 1980-2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

21. معاذ الصغير، تقدير دالة النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2012-2013.

22. عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية' المجلد الأول، العدد 03، فلسطين، حزيران 2015.

23. ليلة غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2015.

24. Amine .V.Sarkan, povertyalleviationtowardssustainabledevelopment , revue economie et management,université de Tlemcen, N° 02, mars 2003.

25. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2012، ص 120 -121 .

26. القانون 84-17 المؤرخ في: 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

27. www.ons.dz.

28. www.bank-of-algeria.dz

29. www.opec.org

30. donnees.banquemondiale.org